

متابعات

عبارة عن مشاريع وبرامج لإيجاد نقلة نوعية في خدمات الاتصالات

العبان: «المواصلات» تنفذ 18 سياسة ضمن خطة التنمية



قيلان العبيان



من المشاريع التنموية

قال الوكيل المساعد لقطاع الاتصالات والخدمات المساندة في وزارة المواصلات قيلان العبيان إن الوزارة وضعت 18 سياسة في جدول أعمالها ليتم تنفيذها ضمن الإطار العام لخطة التنمية الحكومية.

وأضاف العبيان في لقاء مع (كونا) أمس أن تلك السياسات عبارة عن مشاريع وبرامج من شأنها إيجاد نقلة نوعية في خدمات الاتصالات والمواصلات ونقل المعلومات والتخقل سعيًا من الوزارة للمساهمة في تحقيق الرغبة السامية بجعل الكويت مركزًا ماليًا وتجاريًا إقليميًا ودوليًا. وأوضح أن بعض هذه المشاريع الحيوية سيرى النور قريبًا بعد الموافقة عليه من الجهات المختصة كمشروع هيئة الاتصالات الذي سيساهم في عملية تنظيم الاتصالات وتطويرها والسلك الحديدية والمترو وخصوصًا خدمات البريد في الوزارة التي بدأت فعليًا بتنفيذ بعض البرامج والمشاريع المقررة وانتهت من أخرى. وذكر أن الكويت تعد من الدول السبّاقة في مشروع شبكة الألياف الضوئية (نظام الاتصالات بواسطة تقنية الألياف البصرية) وقد شرعت وزارة المواصلات في تنفيذها في بعض مناطق البلاد الجديدة بدلًا من تقنية الأسلاك الأرضية النحاسية على أن تدخل بعض المناطق نطاق تقديم خدمات الوزارة عبر هذه الشبكة مع نهاية السنة الحالية لتشمل الشبكة مستقبلًا مناطق الكويت كافة.

وبين أن أهم ما يميز تقديم خدمات الوزارة عبر الألياف البصرية هو السرعة في نقل المعلومات والاتصال وتقديم نوعية أفضل من الخدمات من خلال معالجة أبنية مشكلة من المقسم مباشرة دون الحاجة للوصول إلى مكان حدوث التعتّل إضافة إلى محدودية الاطّاع والإخطاء فيها. وأشار إلى أن الوزارة بصدد إنجاز عدد من المشاريع المتعلقة بالمشآت ضمن إطار خطة التنمية كمشروع قطع النقل الذي سيتم إدرجه ضمن خطة عمل وزارة الأشغال بعد أن تنتهي المكاتب الاستشارية من أعداده حيث سيستخذ من كراج) وزارة المواصلات بالشيوخ موقعًا له. وقال العبيان إنه من المقرر طرح مشروع إعادة تأهيل المبنى المركزي

(مقسم العاصمة) على ديوان الحاسبة لدراسته والموافقة عليه حيث يمتاز هذا المشروع بتصميمه الحضاري ويقع بجوار برج التحرير. وأشار إلى تسليم مشروع مقسم جنوب الصحابة مع نهاية هذا الصيف ليتم افتتاحه قبل نهاية العام الحالي مبيّنًا حرص الوزارة على إعادة تأهيل أكثر من مركز لها كقسمي منطقتي حولي والسالمية. وعن خطط الوزارة المقبلة في إنشاء مزيد من المقاسم أشار إلى العمل على إعداد الدراسات لإنشاء مقاسم في مناطق الوفرة والعدلي وجزيرة فيلكا على أن يقام مركز في كل منطقة مستقبلًا لخدمة المشتركين من السكان. واستعرض خطة وزارة المواصلات الرامية إلى تحقيق مزيد من الأمن والأمان والأنضباط عبر ربط جميع منشآتها (بالكاميرات) لحفظ الأمن وتمتددة الموظفين على أن يتم إيجاد نظام متكامل مع ديوان الخدمة المدنية في هذا الشأن. وأكد أن الوزارة لن تتقاعس في تطوير خدماتها وصيانة منشآتها كافة وإنها بالمقابل «تسعى إلى تلافى

شئى الأخطاء إلا أن بعض الإجراءات قد تبسطت من عملية الإصلاح كالبيروقراطية والروتين في عمل بعض المؤسسات الحكومية أو ما يتعلق بأقرار ميزانية الوزارة وغيرها ذلك من إجراءات». وعن صيانة مباني مقاسم الوزارة وإعادة تأهيلها قال العبيان إن هناك خطة شاملة لتطوير مباني بعض المقاسم وترميمها بينما هي قيد الإنشاء في مقسم شارع عمان بظهر جديد ومعاصر لتلبية احتياجات سكان المنطقة كافة». وأشار إلى أن مبنى مقسم منطقة الفنتاس «قيد الإنشاء ويتوقع تشغيله خلال السنة الحالية حيث يجري العمل على إنشائه وفق أحدث التصاميم ليتماشى مع باقي مباني المقاسم الجديدة». وردا على سؤال حول بعض مباني مقاسم الوزارة التي تحتوي على ملاحق مغطاة بالمظلات أوضح أن الهدف من هذه المظلات «حماية الكرات الضخمة التي تحتاجها تلك المقاسم لحالات الطوارئ وليست هذه المظلات مكاتب لعمال الموظفين أو لاستقبال المراجعين».

موجز محلي

بوخوصة: التجمعات الشبابية هي التي تملك تصحيح الأوضاع



عايش بوخوصة

اعتبر الناشط السياسي عايش بوخوصة تحويل الحكومة للاستجاب الموجه لرئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد للمحكمة الدستورية محاولة لتفكيك الدستور والتفافا على حقوق النائب في مساءلة السلطة التنفيذية. وأضاف بوخوصة في تصريح صحافي ان هذه الاحالة هي استمرار لممارسات السلطة على مدى سنوات عديدة لايمانها

بان الرقابة الشعبية غير مؤهلة لممارسة هذا الدور مشيرا الى ان هذا الامر لا يمكن السكوت عنه ولن يتوقف الا من خلال التجمعات الشبابية في الميدان العامة لكي تصل رسالة الشعب الكويتي. وقال بوخوصة ان المواطن الكويتي ستم الصفقات التي تبرمها الحكومة مع بعض الاطراف النيابية والتي من شأنها الاخلال بنصوص روح الدستور والتي أوصلتنا الى ما نحن عليه من تراجع على كافة المستويات وجعلت الكويت في مؤخرة الدول الخليجية. وأشار بوخوصة الى ان الشباب الكويتي هو الذي يملك تصحيح الأوضاع الراهنة وهو الذي يستطيع قلب المعادلة ليصبح هو اللاعب الرئيسي في الحراك السياسي الذي نعيشه الى ان نصل الى مسار الإصلاح الذي نشده جميعا. وطالب بوخوصة جميع الفعاليات والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بالتصدي لممارسات السلطة التي تريد صنادرة حقوق المواطن الكويتي والعبث بوثيقة الدستور ومراقبة ومحاسبة كافة الاطراف التي تساعدها على ذلك.

النوح: كل إمكانيات الإعلام مسخرة لإنجاح التعداد السكاني

أكد الوكيل المساعد للشؤون الهندسية في وزارة الاعلام ابراهيم النوح حرص الوزارة الجاد على تسخير إمكانياتها كافة لإنجاح مشروع التعداد العام للسكان والمباني والمنشآت للكویت للعام 2011 الذي يعد مشروعا وطنيا بالدرجة الاولى يساهم وبصورة فاعلة في رسم مستقبل أفضل للبلاد.

وأوضح ان مشروع التعداد «يعد احدي اهم سمات الامم المتطورة التي تسعى الى مواكبة عجلة التقدم الحضاري» مشيرا الى ان اهمية التعداد هذا العام «تكمن في تزامنه مع خطة تنمية طموحة تشمل مناحي عديدة في الكويت، وتعيد تشكيلها وفقا لرؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد».

وقال النوح ان التعداد «ركيزة اساسية على ضوئها يتم تحديد الرؤى الاستراتيجية الصحيحة، من ثم وضع الخطط سواء الطويلة او القصيرة المدى موضع التنفيذ، إضافة الى انه يمثل رافدا قويا يدعم متخذي القرار والمخططين، ويضمن مستوى معيشيا جيدا للأفراد، ويحقق لهم توزيعا عادلا للخدمات، ويؤمن لهم فرص عمل، ويحقق نوعا من التوازن الكمي والنوعي بين القوى العاملة الوطنية والوافدة». وأشار إلى أنه من خلال المعلومات الواردة في التعداد العام لدولة الكويت لعام 2011 فسوف يتسنى للأطراف المسؤولة في الدولة اتخاذ القرارات الواعية، التي يتم التخطيط لها لتلبية احتياجات السكان في هذه القطاعات وغيرها، مثل المرافق العامة ووسائل النقل العام، إضافة إلى تصميم الطرق وتلبية واحتياجات العمل والخدمات الصحية وبرامج الرعاية الاجتماعية والمتطلبات التعليمية كما سيتم استخدام هذا التعداد كقاعدة بيانات إحصائية للباحثين الأكاديميين الذين يبحثون في مختلف جوانب الحياة في الكويت، وستتم الاستعانة بالتعداد لإحداث تحسينات في البنية التحتية وإضفاء طابع مميز على الحياة في الكويت». وناشد النوح جميع المواطنين والمقيمين المشاركة الفاعلة في مشروع التعداد العام لدولة الكويت للعام 2011 ومد يد العون للعددين التابعين للإدارة المركزية للإحصاء، والادلاء ببيانات واضحة ودقيقة، مؤكدا ان هذه المشاركة الفاعلة من جانب المواطنين والمقيمين على ارض الكويت «تعد حجر أساس في إنجاز عملية التعداد».

طالبت كل الأطراف السياسية بتغليب مصلحة البلاد ووضعها فوق كل اعتبار

العنجري: هناك من يسعى لزعزعة استقرار الكويت



نبيلة العنجري

استنكرت الناشطة السياسية نبيلة العنجري الاحداث التي شهدتها جلسة مجلس الامة يوم الاربعاء الماضي، لافتة الى ان ذلك اليوم سيمسجله التاريخ باعتباره واحدا من اسوأ ايام الممارسة الديمقراطية الكويتية. وقالت العنجري ان ما يدعو للاسى والحزن ان يقع هذا الامر تحت قبة عبدالله السالم التي تفتخر بكونها معقل الديموقراطية والرأي الحر والتعبير عن ارادة الشعب، كما انها وقعت بين عدد من ممثلي الامة الذين اختارهم الشعب ليعبروا عن رأيه ويطلبوا بما يريده، واستدركت ان ذلك الحدث لا يمكن ان يعبر عن الشعب الكويتي بمختلف طوائفه وفئاته، مؤكدا ان الشعب الكويتي جبل على المحبة والتالف والترابط بين جميع

ابنائها من سنة وشيعة وبدو وحضر منذ نشأة الكويت ولا يجب ان نترك الفرصة لمن يريد تفكيك هذا الترابط لمصالح واجندات خارجية. وأضافت ان اخطر ما في الامر ان تلك الاحداث تابعها الجميع من شيوخ وشباب واطفال، مشددة على ضرورة معالجة هذا الامر باقصى سرعة حتى لا نغرس في نفوس شبابنا واطفاننا بذورا خبيثة لن نتخج الا التعصب وعدم قبول الآخر، بل قد يتسببوا بالفكر القائمة على التعصب الاعمي دون الاستماع لرأي الآخر واحترامه ومحاولة الالتقاء معه بما يصب في مصلحة الكويت ومستقبل ابناءها. وأكدت العنجري ان تلك الاحداث المؤسفة وغير المألوفة بالنسبة للشعب الكويتي اصابت كل مواطن ومواطنة بالآلم الشديد والجرح

الكبير مما وصلت اليه الامور تحت قبة البرلمان، اعربت عن املها في ان تسود روح الالفة والمودة بين النواب وكذلك ابناء المجتمع الكويتي الذين يمثلون نسجا واحدا، مشددة على ضرورة نبد روح الطائفية الغربية عن عادات وتقاليد المجتمع الكويتي متسلحين بحب الكويت والخوف على مستقبلها في ظل ما تشهده المنطقة من احداث وتغيرات. وأضافت انه في ظل التوترات التي تشهدها بعض دول المنطقة، على الجميع ان يدرك ان هناك من يسعى لزعزعة الاستقرار الامني والسياسي والاجتماعي في الكويت، مشيرة الى ان ذلك ليس بعيد عن فهم اهل الفكر والسياسية من ابناء الكويت المخلصين، لذا فلا بد من تفويت الفرصة على كل من يريزب بالكويت

الكندري: على «الخدمة المدنية» تغيير المسميات الوظيفية لإرساء العدالة والمساواة



أحمد الكندري

كتبت مي المهدي
أكد مدير عام الحملة الاعلامية لتبائة القانونيين أحمد الكندري ان الأمل كبير في ان يواصل مجلس الخدمة المدنية بقيادة الشيخ أحمد الحمود الاضطلاع باخصاصاته ومباشرة اخصاصاته على النحو الذي يحقق العدالة والمساواة، ويوفر الامان الوظيفي لمختلف العاملين في وزارات واجهزة وادارات الدولة، مطالباً عبر تصريح صحافي رئيس المجلس بعقد اجتمعا في اقرب وقت ممكن لرفع الظلم والمعاناة الواقعين على القانونيين العاملين في الجهات والاجهزة الحكومية. وقال الكندري انه في مقدمة مطالب القانونيين العاملين في الجهات الحكومية

الفرص الدستورية، وتفعيل دور الادارات القانونية في الجهات الحكومية بمنح القانونيين العاملين في هذه الجهات التفويضات والصلاحيات اللازمة للقيام بدورهم القانوني، وتابع: «نحن قانونيين لا نطالب الا بتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص المنصوص عليها في العديد من مواد دستور دولة الكويت، ولا سيما ان جميع القانونيين العاملين في الجهات الحكومية يحملون المؤهل العلمي نفسه ومن الجامعات ذاتها ويقومون باعمال قانونية متشابهة ويعملون جميعا لدى السلطة التنفيذية، وتاليا فان مبررات العدالة تناسب مع طبيعة الاعمال والادوار التي يقومون بها، وذلك تحقيقا لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ

«الإخاء الوطني»: عليهم الاعتذار للشعب.. النواب المشاركون في الأحداث المؤسفة

عبرت مجموعة «الأخاء الوطني» عن أسفها واستيائها وحزنها لما آلت اليه الأوضاع في مجلس الامة وما بدر من قبل بعض أعضاء مجلس الامة في جلسة الأربعاء الماضي من تدني لفة الحوار وعدم احترام الرأي والرأي الآخر ما أدى الى التطاول والتشايب بالأيدي الأمر الذي هن ضمير الشعب الكويتي وأسأ الى قدسية ومكانة مؤسستنا الديموقراطية امام الشعب قبل ان يكون امام العالم. وفي هذا الصدد تدبى مجموعة الأخاء الوطني هذه التصرفات التي تخل بالدستور والاسس الديموقراطية التي ناضل من اجلها الآباء والأجداد وتناشد الشعب الكويتي التصدي لهذه الاعمال والتي تتنافى مع تعاليمنا الاسلامية السحاء وقيمنا وعرافنا وتقاليدنا الوطنية. واهبت الطائفي والقبلي والعنصري المؤدية الى نشر الفتنة واشاعة البغضاء والكراهية بين ابناء الوطن الواحد وطالبت السلطات التشريعية والتنفيذية بضرورة وسرعة معالجة العبت الذي نال مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والتروية والاعلامية من قبل الحكومات المتعاقبة التي ابدت الي ذلك وفي مقدمتها التعجيل في اصدار قانون يجرم مثل هذه الاعمال التي تشق نسج المجتمع. كما طالب أعضاء مجلس الامة بالكف عن هذه الممارسات وتدعو الجميع للمحافظة على هذه المؤسسة الوطنية لتبقى عنوانا وفدرة تمثل صرحا شامخا للأجيال القادمة ولردء اى اساءة للدستور الذي نفتخر ونعتز به قيمة انسانية حضارية لهذا الشعب. كما شددت المجموعة على اهمية ان يتحلى الاعضاء الذين تسببوا وشاركوا في هذا الحدث المؤسف بالشجاعة الكاملة لتقديم اعذارهم تحت قبة المجلس للشعب الكويتي الذي اوصلهم لتمثيله، وحذرت من مخبة استمرار هذه التصرفات وتأثيرها الضار على تماسك نسجنا الاجتماعي وتدعو رئاسة المجلس الى تطبيق اللائحة الداخلية للمجلس بحزم وقوة على اي عضو ثبتت مشاركته في هذا التصرف لتتلافى مثل هذه الاعمال مستقبلا، صونا لهذه المؤسسة القديرة وحفظا لوحدةنا الشاملة.

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة شركة الخدمة التنموية والاستثمار دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة وذلك يوم الأحد الموافق 2011/6/5 في تمام الساعة الثالثة عشرة ظهراً في مبنى دار العوضي - مجمع التجاري - الدور الأول، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 والمصادقة عليه.
- 2- سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 والمصادقة عليه.
- 3- سماع تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 والمصادقة عليه.
- 4- مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 والمصادقة عليها.
- 5- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.
- 6- الموافقة على تسمية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.
- 7- تجديد تفويض مجلس الإدارة بشراء أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من أسهمها وفقاً لتفويض بقانون رقم 132 لسنة 1986 وقرار وزارة التجارة والصناعة رقم 10/1987 الصادر بتنفيذه له.
- 8- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
- 9- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة في كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.
- 10- تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2011 وتحويل مجلس الإدارة لتحديد أمتاعهم
- 11- تعيين أو إعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية 31 ديسمبر 2011 وتحويل مجلس الإدارة بتحديد أمتاعهم

مجلس الإدارة

www.almoawainvest.com

الهاتف: 965 2 191 977